

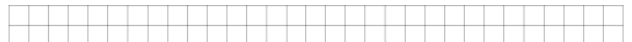


تصريح برامج دراسية جديدة للتعليم العالي في إمارة أبوظبي

دليل المعايير والإجراءات - 2023

ا جدول المحتويات

4	مقدمة	.1
5	تصريح مؤسسة التعليم العالي الجديدة	.2
6	إطار التقسيم	.3
8	الإجراءات	.4
14	المعايير	.5
14	الوحدة أ - المعايير العامة	
16	الوحدة ب - معايير برامج الدراسات العليا	
17	الوحدة ج - معايير برامج درجة الدكتوراه	
18	النفقات ذات العلاقة	.6
18	المراجعون الخارجيون	.7
22	إجراءات الاحتكام	.8
26	ملحق أ: مسرد المصطلحات	



1. مقدمة

تخضع منظومة التعليم العالي في أبوظبي للإطار العام الخارجي لضمان الجودة الذي يقوم على منهجية تتألف من مرحلتين تستلزمان حصول خدمات التعليم العالي المقدمة على تصريح الدائرة قبل التقدم للحصول على ترخيص وزارة التربية والتعليم والاعتماد على المستوى الاتحادي.

ويجب على جميع الجهات (سواء الممولة من الحكومة الاتحادية أو الممولة من حكومة أبوظبي أو مقدمي خدمات التعليم العالي العابرة للحدود للداخل أو الخارج أو المؤسسات الخاصة) الراغبة بتأسيس وطرح برنامج دراسي و/ أو برنامج أكاديمي جديد (درجة البكالوريوس وما فوقها) في إمارة أبوظبي الخضوع لمراجعة الجودة من قبل الدائرة للحصول على خطاب عدم ممانعة قبل المباشرة بإجراءات مفوضية الاعتماد الأكاديمي.

يقوم الإطار العام الخارجي لضمان الجودة على مرحلتين:

تضم المرحلة الأولى الإجراءات الرئيسية التالية، وهي تقع ضمن نطاق اختصاص الدائرة:

- تصريح مؤسسات التعليم العالي الجديدة
- إعادة تصريح مؤسسات التعليم العالي القائمة
- تصريح البرامج الدراسية الجديدة
- الموافقة على إجراء تغييرات جوهرية

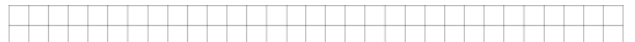
تحقق المرحلة المذكورة والإجراءات التي تنطوي عليها هدف **الملاءمة للغرض**، حيث يتم تقييم الأداء المؤسسي للمؤسسة التعليمية وفقاً لمدى توافقها مع أولويات إمارة أبوظبي الإستراتيجية وملاءمتها للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أبوظبي.

تضم المرحلة الثانية الإجراءات الرئيسية التالية، وهي تقع ضمن نطاق اختصاص مفوضية الاعتماد الأكاديمي لدى وزارة التربية والتعليم:

- الترخيص المبدئي لمؤسسات التعليم العالي الجديدة
- ترخيص مؤسسات التعليم العالي القائمة وإعادة ترخيصها
- الاعتماد المبدئي للبرامج الدراسية
- اعتماد البرامج الدراسية القائمة وتجديد اعتمادها

ومن ناحية أخرى، تحقق المرحلة المذكورة والإجراءات التي تنطوي عليها هدف **الملاءمة للغرض**، حيث يتم تقييم المؤسسة التعليمية وفقاً لمدى توافقها أو توافق برامجها التعليمية مع الغرض /الهدف المرجو منها.

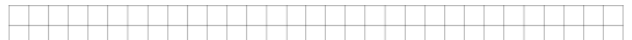
وعلى الرغم من أنّ الإجراءات المعتمدة لدى الدائرة تختلف في طبيعتها عن تلك المعتمدة لدى مفوضية الاعتماد الأكاديمي، إلا أنّها تكمل بعضها بعضاً، مُشكّلةً منهجيةً شاملةً لضمان الجودة في أبوظبي.

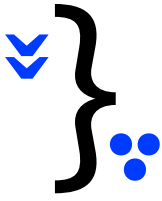


4. الإجراءات

يوضح هذا القسم الإجراءات التفصيلية:

المرحلة الأولى		
<p>يجب على مؤسسة التعليم العالي الراغبة بإنشاء برنامج دراسي و/ أو أكاديمي (لدرجة البكالوريوس وما فوقها) في إمارة أبوظبي تقديم طلبٍ للدائرة بناءً على المعايير المذكورة في هذا الدليل، ويجب أن يتضمّن الطلب تقريراً تحليلياً يشمل تقييماً ذاتياً وفق معايير الدائرة لتصريح برامج التعليم العالي الجديدة، حيث يُقدّم الطلب من خلال بوابة الدائرة لتصريح التعليم العالي.</p> <p>وعلى مقدّم الطلب الراغب بإنشاء أو تقديم برنامج تعليم عالٍ في العلوم الطبية والصحية في إمارة أبوظبي تقديم بيان عدم اعتراض (خطاب عدم ممانعة على سبيل المثال) صادر عن السلطات الاتحادية والجهات المعنية في أبوظبي.</p> <p>وتتولى الدائرة كل ما يتعلق بإصدار الموافقات الداخلية الإضافية (مثل موافقة إدارة المرافق والبنية التحتية في الدائرة على المباشرة في طلب منح الموقع) إن لزم ذلك.</p>	الوصف	الخطوة الأولى إعداد الطلب
مؤسسة التعليم العالي	المسؤولية	
حزمة تقديم الطلب الصادرة عن الدائرة لتصريح برنامج تعليم عالٍ جديد	المدخلات	
<ul style="list-style-type: none">استكمال وتقديم حزمة تقديم الطلب الصادرة عن الدائرة الخاصة ببرامج التعليم العالي الجديدةتقرير التقييم الذاتي	المخرجات	
قبل التقديم المُخطّط له لطلب الاعتماد الأولي للبرنامج من مفوضية الاعتماد الأكاديمي بأربعة شهور	المدة الزمنية	

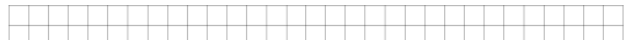




5. المعايير

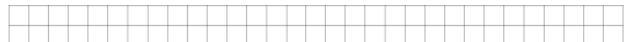
الوحدة أ - المعايير العامة

العنوان الرئيسي	المعايير
ملاءمة الاحتياجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية	<p>1. التوافق مع أولويات إمارة أبوظبي: توضح مؤسسة التعليم العالي مدى توافق أهداف البرنامج الجديد وغاياته مع احتياجات إمارة أبوظبي وأولوياتها الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، والاستراتيجية.</p> <p>2. الاستجابة للاحتياجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية: تحرص مؤسسة التعليم العالي على تفصيل الاحتياجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي يلتبها البرنامج تفصيلاً واضحاً.</p> <p>3. قابلية توظيف الخريجين: تمتلك مؤسسة التعليم العالي نظاماً فعالاً لتتبع خريجها وتتبع حصولهم على وظائف، مما يساعد على تحسين فهم أفضل لطريقة مساهمة مخرجات التعلم في احتياجات إمارة أبوظبي الاقتصادية والاجتماعية.</p>
خدمات تعليمية مستدامة ومتنوعة	<p>1. قيمة البرنامج المضافة: تقدم مؤسسة التعليم العالي تحليلاً شاملاً عن طريقة اختلاف البرنامج المقترح عن البرامج الموجودة التي تقدم في إمارة أبوظبي أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة والطريقة التي سيسهم فيها تميز البرنامج في توسيع نطاق المضامين الحالية والإضافة إلى قيمتها.</p> <p>2. جدوى البرنامج واستدامته: تحرص مؤسسة التعليم العالي على كون البرنامج المقترح ذا جدوى ومستداماً على المدى القصير والمتوسط والطويل.</p>
البرامج	<p>1. التوافق مع المنظومة الوطنية للمؤهلات: تضمن مؤسسة التعليم العالي توافق مخرجات تعلم البرنامج مع المنظومة الوطنية للمؤهلات حسب المستوى المحدد من المنظومة، وتضمن كذلك تطوير المهارات في حقل البحث العلمي و/ أو الممارسة المهنية، كما تثبت مؤسسة التعليم العالي امتلاكها لقدرة عالية على تحمل مسؤولية ضمان كون البرنامج مصمماً للتعامل مع التحديات الجديدة وأنه يتضمن فرصاً تعليمية إضافية مناسبة للطلبة.</p> <p>2. مخرجات التعلم: تحرص مؤسسة التعليم العالي على أن متطلبات التعلم المقصودة للبرنامج مذكورة بشكل واضح فيما يتعلق بالتعليم والمهارات والكفاءات، وأنها تتماشى كذلك مع المنظومة الوطنية للمؤهلات وأفضل الممارسات العالمية.</p> <p>3. متطلبات الالتحاق: توضح مؤسسة التعليم العالي متطلبات الالتحاق بالبرنامج المقترح بما يتماشى مع المنظومة الوطنية للمؤهلات.</p> <p>4. جدوى المنهاج: تمتلك مؤسسة التعليم العالي إجراءات متقنة لضمان تفاعل مثر ومؤثر مع أصحاب الشأن مما يؤدي إلى تحسين جدوى محتوى المنهاج المقترح ومخرجات تعلمه، كما تحرص مؤسسة التعليم العالي على تحقق ممثلي القطاع المعنيين من جدوى مخرجات التعلم.</p> <p>5. النزاهة الأكاديمية: تتبنى مؤسسة التعليم العالي سياسات وإجراءات وآليات رقابة ومراجعة لترسيخ النزاهة الأكاديمية بما يشمل نزاهة عملية القبول والتعليم والتعلم والبحث العلمي ضمن جميع أنماط تقديم البرنامج.</p> <p>6. المؤهلات الممنوحة: تحرص مؤسسة التعليم العالي على تطبيق سياسات ثابتة لضمان الاعتراف بالمؤهلات الممنوحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.</p>



الوحدة ج: معايير برامج درجة الدكتوراه

العنوان الرئيسي	المعايير
البرنامج	<p>1. القدرة والمرونة: تثبت مؤسسة التعليم العالي امتلاكها لقدرة عالية على تحمّل مسؤوليّة ضمان كون برامج الدكتوراه وتدريب البحث العلمي مصمّمةً لتعالج التحدّيات الجديدة وأنها تتضمّن فرصة ملائمة لتطوير المسيرة المهنية.</p> <p>2. التوجّه البحثي: تحرص مؤسسة التعليم العالي على كون برامج الدكتوراه مصمّمةً بنحو يعزّز تطوير المعرفة عبر بحوث علميّة جديدةً وكونها تلبيّ الاحتياجات الثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بنحو كبير.</p> <p>3. تطوير المهارات: تحرص مؤسسة التعليم العالي على تضمّن البرامج لتدريب جامع بين التخصصات وتدريب يتضمّن تداخلاً بين التخصصات إضافة إلى تطوير مهارات بحثٍ علمي متقدّمة.</p> <p>4. التركيز على البحث العلمي: تثبت مؤسسة التعليم العالي أن مرشحي درجة الدكتوراه (سواء درجة الدكتوراه أو درجة الدكتوراه المهنية) مُشاركون بصفة باحثين في المجال المعني وأنّ احترافهم معترفٌ بها ويمتلكون ما يتّصل بذلك من حقوق إلى جانب قدرتهم على المساهمة بشكلٍ جوهريّ في إنشاء المعارف الجديدة.</p> <p>5. الإشراف: تمتلك مؤسسة التعليم العالي سياساتٍ وإجراءاتٍ للإشراف على طلبة الدكتوراه، وتمكّن تلك السياسات والإجراءات من الحصول على قدرات البحث العلمي المطلوبة وتؤدّي إلى الحصول على إسهاماتٍ تضيف إلى مجموع المعارف.</p> <p>6. الهيئة التدريسيّة: تكفل مؤسسة التعليم العالي وجود أعضاء هيئة تدريسيّة مؤهلين بنحو عالٍ ليشغلوا دور الإشراف على مرشحي درجة الدكتوراه وتقييمهم، حيث يكون هذا الإشراف مبنياً على إطار واضح من المسؤوليّات المشتركة بين مرشحي الدكتوراه والمشرفين والمؤسسة (وغيرهم من الشركاء في الحالات التي ينطبق فيها ذلك).</p> <p>7. تخصيص الموارد: تثبت مؤسسة التعليم العالي أن تخصيصات الموارد مناسبة لإنشاء برامج دكتوراه تتسم بالجودة العالية وتقديمها، وتضمن كذلك أن التمويل المخصّص للبرنامج يكفل استدامة الخدمات التعليميّة المقدمة وإنهاء مرشحي الدكتوراه للبرنامج بنجاح.</p> <p>8. تنافسيّة البرنامج: تبنّت مؤسسة التعليم العالي آليات لتعزيز تطوير وتنافسيّة برامجها الخاصّة بدرجة الدكتوراه سواءً وطنياً أو إقليمياً أو دولياً.</p>



مؤهلات المراجع الخارجي

يجب أن يمتلك المراجعون الخارجيون، سواء المحليون أو الدوليون، المؤهلات المذكورة أدناه ليكونوا مؤهلين للمشاركة في لجنة المراجعة الخارجية:

المدراء والمسؤولين الإداريين:

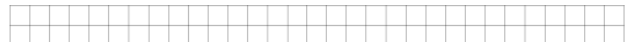
- أن يكون من حملة شهادة الدكتوراه في مجال الدراسة المعني
- أن يكون لديه سجل مثبت بالخبرة من في مجال إدارة التعليم العالي
- يُفضّل أن يكون لديه خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مجال التدريس
- أن يكون لديه خبرة في مجال وضع البرامج الدراسية/ البرامج الأكاديمية
- يُفضّل أن يكون لديه خبرة في مجال المراجعة وضمان الجودة
- إتقان اللغة الإنجليزية (متطلب إلزامي) واللغة العربية (مُفضّل)

أعضاء هيئة التدريس:

- أن يكون من حملة شهادة الدكتوراه في مجال الدراسة المعني
- أن يكون لديه سجل مثبت للأبحاث التي أجراها في مجال الدراسة المعني
- أن يكون لديه خبرة لا تقل عن 10 سنوات في مجال التدريس
- أن يكون لديه خبرة في مجال وضع البرامج الدراسية/ البرامج الأكاديمية
- يُفضّل أن يكون لديه خبرة في مجال المراجعة وضمان الجودة
- إتقان اللغة الإنجليزية (متطلب إلزامي) واللغة العربية (مُفضّل)

أصحاب العمل (حيث ينطبق):

- أن يشغل منصباً عالياً في القطاع المعني
- أن يمتلك خبر لا تقل عن 10 سنوات في الإشراف على الموظفين وتقييم أدائهم
- التدريس في المجال المعني (مُستحسن)
- خبرة في ضمان الجودة (مُستحسن)
- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية



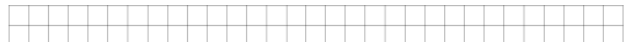
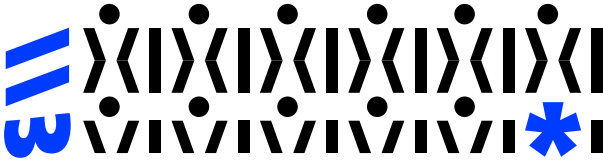
السرية وسياسية تعارض المصالح

يحدث تعارض المصالح عندما يشارك مراجع خارجي في نشاط أو التزام أو مصلحة يمكن أن تؤثر سلباً على التزاماته كمراجع خارجي لدى الدائرة أو تتعارض معها أو لا تكون متوافقة مع التزاماته تجاه الدائرة، حيث تشمل حالات تعارض المصالح ما يلي:

- يحدث تعارض المصالح من حيث **الالتزام بالوقت** عندما يشارك المراجع الخارجي ويلتزم بأنشطة غير مصرح بها على الرغم من أنها تتعارض مع التزاماته تجاه الدائرة، مما يؤخر إجراء المراجعة.
- يحدث تعارض المصالح من حيث **صلة القرابة** عندما يكون للمراجع الخارجي قريب (حق الدرجة الثانية من القرية) يعمل لدى مؤسسة التعليم العالي المعنية بالمراجعة، مما قد يقيد أو يضعف قدرة المراجع على إجراء التقييم الخارجي للحالة بموضوعية واستقلالية.
- يحدث تعارض المصالح على **مستوى المصالح المالية** عندما يتم توظيف مراجع خارجي، أو تم توظيفه بالفعل، من قبل مؤسسة التعليم العالي خلال السنوات الخمس الماضية أو عندما يستفيد من مزايا مالية مباشرة أو غير مباشرة من مؤسسة التعليم العالي الخاضعة للمراجعة.
- يحدث تعارض المصالح على **مستوى مصالح المنافسين** عندما يكون للمراجع الخارجي مصلحة في إنتاج تقرير متحيز قد يشكك في موضوعية المراجعة واستقلاليته.
- يحدث تعارض المصالح على **مستوى التخصص** عندما تتسبب طبيعة تخصص وسلوك المراجع الخارجي في مواقف يمكن أن تشكك في استقلالية المراجعة، على الرغم من عدم ارتباطها بأي من الحالات المذكورة أعلاه.

يكون منسق الإجراءات لدى الدائرة مسؤولاً عن تقديم المبادئ التوجيهية الشفهية والخطية إلى المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بسياسة تعارض المصالح المعتمدة لدى الدائرة، حيث يتوجب على المراجعين الخارجيين الإفصاح عن وجود حالات تعارض المصالح هذه والتوقيع على بيان بذلك إلى جانب اتفاقية عدم الإفصاح عن المعلومات والمحافظة على السرية قبل الاضطلاع بمهمتهم.

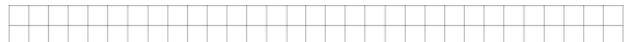
بالإضافة إلى ما تقدم، يجب أن يشمل التقرير المشترك النهائي المقدم إلى لجنة تصريح التعليم العالي التابعة للدائرة بيان يفيد بإجراء التقييم باستقلالية وأنه لن يتم الإفصاح عن النتائج من قبل أي طرف غير الدائرة.



إجراءات اختيار المراجع الخارجي

تتمثل إجراءات اختيار الخبير بالخطوات الآتية:

1. يرسل المدير التنفيذي لقطاع التعليم العالي في الدائرة طلباً لمؤسسات التعليم العالي وممثلي القطاع الععي (إن وجد) لترشيح خبراء من مجالات مختلفة لتقييمهم وإدخالهم في سجل خبراء الدائرة، أما فيما يتعلّق بالمراجعين الدوليين، فيُرسل طلب الترشيح إلى الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي والشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي وشبكة الجودة في آسيا والمحيط الهادئ والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي إضافةً إلى غيرها من الجهات المعتمدة لضمان الجودة، ويمكن أيضاً نشر إعلانٍ عامٍّ لدعوة مراجعين خارجيين عبر منصة الدائرة لتصريح التعليم العالي.
2. فور استلام الترشيحات، تتواصل الدائرة مع المرشّحين ليقدموا سيرهم الذاتية إلى جانب خطاب تعبير عن الاهتمام بتأدية دور مراجعٍ خارجيٍّ.
3. يجمع رئيس قسم ضبط الجودة لدى الدائرة كافة السير الذاتية ويبدأ في الإعداد لعقد جلسة نقاشيةٍ أوّليةٍ عن المرشّحين.
4. بعد الجلسة النقاشية الأّولية، تقوم إدارة التنظيم والترخيص في الدائرة بمراجعة المرشّحين وإعداد قائمة منتقاةٍ منهم، ومن ثم يُسجّل المرشّحون المعتمدون في قاعدة بيانات المراجعين الخارجيين الخاصة بالدائرة بعد خضوعهم لجلسة تعريفية.
5. عند استلام منسّق إجراءات الدائرة لطلب أو أمر مراجعة خارجيّة، فإنه يختار المراجعين الخارجيين من قاعدة بيانات الدائرة بناء على مؤهلاتهم ومن ثم يباشر بالتأكد من تعارض المصالح.
6. تُقدّم قائمة أعضاء اللجنة المُقترحين إلى مدير إدارة التنظيم والترخيص للتعليم العالي في الدائرة لاعتمادها قبل إرسالها إلى لجنة تصاريح التعليم العالي في الدائرة لإتمام التعيين، وفي حال رفض مرشّحٍ أو عددٍ من المرشّحين، يُلجأ إلى قاعدة البيانات نفسها لاختيار البُدلاء.
7. يوقّع المراجعون الخارجيون فور تعيينهم اتفاقية الدائرة أو تعهّد أداء الخدمة إضافةً إلى بيان عدم تعارض المصالح واتفاقية السريّة أو عدم الإفصاح، وذلك قبل البدء بتنفيذ المراجعة الخارجيّة.



8. إجراءات الاحتكام

في حال اتخاذ قرار بالرفض، يُمكن لمُقدِّم طلب الاحتكام الفرار عبر اللجنة المختصة بطلبات احتكام التعليم العالي في الدائرة، علماً بأن هذه اللجنة تُؤدّي أعمالها على أساس دراسة كل حالة على حدة.

يُقدِّم طلب الاحتكام خطياً لإدارة تنظيم وترخيص التعليم العالي في الدائرة ويجب كذلك تقديمه من خلال منصة الدائرة لتصاريح التعليم العالي خلال 30 يوماً تقويمياً من استلام خطاب الرفض.

تستغرق عملية الاحتكام عادةً مدّة تصل إلى 12 أسبوعاً، وقد تختلف المدّة باختلاف مجال الاحتكام.

يتحمّل مقدّم الطلب (مؤسسة التعليم العالي) مسؤوليّة جميع النفقات المرتبطة بإجراءات الاحتكام.

تتضمّن إجراءات الاحتكام الخطوات المبينة أدناه:

الخطوة 1: تقديم طلب الاحتكام للمراجعة

الوصف / التعريف	
<ul style="list-style-type: none">يُقدِّم طلب الاحتكام خطياً إلى مدير إدارة تنظيم وترخيص التعليم العالي في الدائرة، كما يجب أن يُقدِّم عبر منصة الدائرة لتصاريح التعليم العالي.لا يتجاوز الخطاب خمس صفحات، ويجب أن يتضمّن تبريراً مفضلاً وأدلة وحقائق قويّة كانت مُتاحة وقت تنفيذ المراجعة ويجب أن يوضّح طلب الاحتكام الأسس المنطقية التي بُني الطلب عليها.يعتمد الاحتكام على الطلب الأساسي الذي طرحه مُقدِّم الطلب، ولا يمكن إدخال أدلة على اتخاذ إجراءات تصحيحية استجابة لاستنتاجات وتوصيات المراجعين الخارجيين في عملية الاحتكام.لا يُعتبر طلب الاحتكام فعّالاً إلا في حال عدم التقيّد بإجراءات المراجعة تقيّداً تاماً أو في حال عدم نظر اللجنة في معلوماتٍ مهمّةٍ كانت مؤسسة التعليم العالي قد قدّمتها أو عدم تفسيرها تفسيراً صحيحاً أو في حال صدور القرار بناء على بيانات غير دقيقة.	مقدّم الطلب
	خطاب عدم موافقة
	لا ينطبق
	خلال 30 يوم تقويمي من تاريخ استلام خطاب عدم الرفض

